فهرس الجزء الأول

تحيل الأرقام إلى الصفحات :

تقديم 3
توطئة 5
العدالة : جدليّة القوّة والقانون 5
– القانون : من النفاذ التلقائي إلى النفاذ السلطاني 6
القسم الأوّل : الوظيفة القضائيّة 9
الفقرة الأولى : مدلول الوظيفة القضائية 9
أ/ مدلول الوظيفة القضائية والظاهرة القانونية 9
ب/ الوظيفة القضائية وفاعلية القانون 10
ج / رفع عوارض القانون موضوع الوظيفة القضائيّة 11
– تجهيل القانون في شأن واقعة معينة 12
– مخالفة القانون 12
– خطر التأخير أو هدر الحقوق 12
– القصور القانوني في الإرادة 12
الفقرة الثانية : تزاحم طرق رفع عوارض القانون 17
أ/ الطرق غير التحاكمية 17
ب/ الطرق التحاكمية 20
القسم الثاني : القانون العدلي إطار الوظيفة القضائية 23
الفقرة الأولى : التعريف بالقانون العدلي 25
أ/ مدلول القانون العدلي 25
1 توضيح إصطلاحي 25
2/ التعريف 27
ب/ مكوّنات القانون العدلي الخاص 28

ج/ مضمون القانون العدلي 30
د/ أهمية القانون العدلي الخاص 32
1/ الأهمية الاجتماعية 32
2/ الأهمية الاقتصادية 33
3/ الأهمية العمليّة 34
الفقرة الثانية : خصائص القانون العدلي الخاص 35
1/ الطابع التشريعي 36
2/ الطابع الشكلي 40
أوّلا : الوسائل الوقائية القبليّة : دور مساعدي القضاء 41
ثانيا : الوسائل العلاجية المخفّفة للشكليّة : نظرية الجزاء الإجرائي..... 42
1/ تدرج سلّم الجزاءات الإجرائية 43
1-1 ـ العدم l'inexistence..... 43
2/ السّقوط la forclusion 48
3/ البطلان..... 51
1ـ3 البطلان المطلق جزاء المبطلات الوجوبية 52
أوّلا : نطاقه : المبطلات الوجوبية..... 52
-الحالات المذكورة 52
- الحالات المسهوّ عنها 52
ثانيا : نظام الدفع بالبطلان المطلق 54
- حقّ التمسك بالبطلان المطلق 55
- زمن التمسّك بالبطلان المطلق..... 55
ثالثا : أثر جزاء البطلان المطلق 55
3-2/ البطلان النسبي أو التخييري 57
أوّلا : نطاقه : المبطلات الإختياريّة 57
ثانيا : نظام الدفع بالبطلان الإجرائي الإختياري : لا بطلان بدون ضرر 59
- من جهة حق التمسّك به 59
- من حيث زمن الدفع به..... 59
ثالثا : أثر البطلان النسبي..... 59

3/ عدم المعارضة 63
4/ التعويض 65
ج/ الطابع الأُمر للقانون الإجرائي 65
أوّلا : القانون العدلي الخاص والنظام العام 66
مدلول النظام العام 68
- الجمع 72
- المنع 72
- من حيث المرجعية 73
- من حيث النطاق 75
2/ توزيع وظيفة النظام العام بين قواعد القانون العدلي الخاص 79
- فيما يخص قواعد التنظيم القضائي 79
- فيما يتعلّق بقواعد الاختصاص 81
- في خصوص القواعد الإجرائية في مدلولها الضيّق 83
ثانيا : نظام تنازع القوانين الإجرائية في الزمن 84
2ـ1 ضبط الوضعية التنازعية الإجرائية أو مفترضات التنازع الإجرائي 85
2-2/ نظام التنازع الإجرائي 86
أوّلا: تكريس مبدأ الأثر المباشر للقانون الإجرائي الجديد 87
ثانيا : تطبيق المبدأ 89
– فيما يخص قواعد التنظيم القضائي 89
– في شأن قواعد الاختصاص 90
– فيما يخص قواعد الاجراءات في مدلولها الضيّق 92
– فيما يخص القوانين المتعلقة بطرق الطعن 92
– فيما يخص القواعد المتعلقة بالإثبات 94
القسم الثالث : مصادر القانون العدلي الخاص وتطوّره 95
المبحث الأوّل : مصـادر القانـون العدلـي 96
الفقرة الأولى : المصادر المكتوبة 100
أ/ المصادر الدولية 100
1 ـ الإتفاقيات المتعددة الأطراف.....102

1ـ1 الإتفاقيات العالمية 102
2/ الإتفاقيات الإقليمية 103
- النظام البيني الأمريكي 103
- النظام البيني الإفريقي 103
- النظام البيني الأوروبي 104
- الإطار الإقليمي العربي 104
3/ الإتفاقيات الثنائيّة 104
ب/ المصادر الوطنيّة 114
الفقرة الثانية : المصادر غير المكتوبة 121
أ/ دور فقه القضاء 121
ب / دور جريان العمل القضائي في وضع القاعدة الإجرائية 122
ج/ دور الفقه 124
المبحث **الثاني : تطور** قانون **المرافعات في تونس** 124
الفقرة الأولى : مراحل تطور القانون العدلي في تونس 125
أ/ مرحلة ما قبل الإستعمار 125
ب/ مرحلة عهد الإستعمار 128
ج/ نظام مجلة المرافعات المدنيّة والتجاريّة لسنـة 132
من جهة الشكل 133
2/ من جهة المضمون 134
الفقرة الثانية : المقاربة الدستورية الجديدة للوظيفة القضائية وللقضاء ... 137
«الوظيفة القضائية شأن سلطة مستقلّة مفوضة في نظام دستور 137
أ/ خيار القضاء السلطة خيار دستوري 137
ب/ العدالة في القضاء رهينة ضمانات القضاء السلطة 139
1/ من جهة نظام القضاء 140
2/ من جهة نظام القاضي 140
الجزء الأوّل : الإطار النظري الجامد لنظام القضاء العدلي 147
العنوان الأوّل : المبادئ العامّة للقضاء 153
الباب الأوّل : عموميّة القضاء أو إحتكار الدّولة للقضاء 155

المبحث الأوّل : مبدأ عموميّة القضاء وتطوّره 156
المبحث الثاني : حدود المبدأ : التّحكيم قضاء مزاحم لقضاء الدولة 158
الفقرة الأولى : تطوّر نظام التحكيم 159
الفقرة الثانية : خصائص التحكيم 167
الفقرة الثالثة : مزايا التحكيم ومآخذه 169
أ/ مزايا التحكيم 169
ب/ مآخذ التحكيم 170
الباب الثاني : وحدة القضاء ضمانة للمساواة 171
المبحث الأوّل : الأصل وحدة القضاء 171
المبحث الثاني : تعدّد نظم القضاء خروج «على» الأصل 178
الفقرة الأولى : أصناف المحاكم 178
أ/ المحاكم العادية juridictions ordinaires 179
محاكم الحق العام Juridictions de droit commun 179
2/ المحاكم الخاصة juridictions spéciales 180
3/ المحاكم الاستثنائية juridictions extraordinaires 180
الفقرة الثانية : تصنيف المحاكم 181
الباب الثالث : استقلال القضاء indépendance de la justice 183
المبحث الأوّل : مدلول مبدأ إستقلال القضاء 183
1 / مفهوم الوظيفة القضائية ومفهوم السلطة 183
2/ مفهوم الوظيفة القضائية ومفهوم المرفق العام 185
الفقرة الأولى : الوظيفة القضائيّة شأن سلطة 186
أ/ الوظيفة القضائية من وظائف الدولة السيادية 186
1/ الوظيفة القضائية نشاط سيادي 187
2/ احتكار الدولة للوظيفة القضائيّة 190
ب/ الوظيفة القضائية وظيفة سيادية مفوّضة 192
تفويض الوظيفة القضائية ضمانة للعدالة «الشاملة» 193
الفقرة الثالثة : المركز الدستوري للقضاء 194
أ/ التأرجح التاريخي للمركز الدستوري للقضاء 194

1/ الموروث التاريخي الإنساني 194
2/ مساهمة الحركة الدستورانية في تونس 195
ب/ الوظيفة القضائية شأن سلطة مستقلّة في نظام دستور 200
1/ خيار القضاء السلطة خيار دستوري 200
2/ العدالة في القضاء رهينة ضمانات القضاء السلطة 202
المبحث الثاني : نظام استقلاليّة القاضي 207
الفقرة الأولى : استقلالية القاضي ازاء السّلط الاخرى في دولة القانون ..207
الفقرة الثانية : استقلالية القاضي ازاء المتقاضي 208
الفقرة الثالثة : ضمانات استقلالية القاضي 209
أ/ ضمانات استقلالية القاضي ازاء السلطة 209
1/ عدم قابلية القاضي للعزل 211
2/ عدم جواز نقلة القضاة 213
3/ ضمانات ترقية القضاة وتأديبهم 218
ب/ ضمانات استقلالية القاضي ازاء المتقاضي 222
1/ الضمانات الاجرائية 222
1 ـ1 من حيث نظام تركيب المحاكم : القضاء المجلسي 222
2/ نظام مؤاخذة الحكّام 225
إجراءات مؤاخذة الحكام 226
أوّلا : شروط المؤاخذة 226
– الشروط الموضوعية 226
– الشروط الشكلية 228
ثانيا : آثار دعوى المؤاخذة 228
- آثار الحكم برفض دعوى المؤاخذة 229
- آثار الحكم بقبول دعوى المؤاخذة 229
2/ الضمانات الزجرية 231
الباب الرابع : المساواة أمام القضاء 233
المبحث الأول : المساواة في فتح باب التقاضي 234
الفقرة الأولى : مبدأ مجانية القضاء، **Gratuité de la justice** 235

الفقرة الثانية : الإعانة العدلية ضمانة للمجانيّة 237
أ/ إسناد الإعانة العدلية 237
ب/ مآلات الإعانة العدلية 239
ج/ مراقبة تصفية مصاريف الإعانة العدلية 241
المبحث الثاني : المساواة في مرحلة الاستقراء أو تكافؤ فرص الدّفاع 243
الباب الخامس : مبدأ استمراريّة القضاء permanence de la justice . 247
العنوان الثاني : المبادئ العامّة للتقاضي المدني 249
الباب الأول : استئثار الخصوم بالنّزاع المدني 251
الباب الثاني : مبدأ المواجهة 255
الفقرة الأولى : ضمانات **المواجهة** عند رفع الدعوى 256
الفقرة الثانية : المواجهة في مرحلة الإستقراء 257
الفقرة الثالثة : المواجهة في مرحلة المرافعة 258
الفقرة الرابعة : المواجهة في مرحلة الحكم 258
الباب الثالث : حياد القاضي المدني 260
المبحث الأول : نظام حياد القاضي المدني 260
الفقرة الأولى : مدلول الحياد 260
الفقرة الثانية : تطوّر نظام الحياد 261
المبحث الثاني : التجريح في الحكام ضمانة إجرائيّة للحياد 265
الفقرة الأولى : حالات التجريح في القضاة 266
ب / إجراءات التجريح 268
الفقرة الثانية : آثار التجريح 268

الجزء الثاني :

الإطار الحركي لنظام القضاء العدلي : «التنظيم القضائي العدلي» 268
العنوان الأول : أعوان الوظيفة القضائية 271
الباب الأول : أعوان الوظيفة القضائية الأساسيون 273
الفصل الأول : القضاة..... 273
المبحث الأول : وحدة نظام الإنتداب والتّدرج للقضاة العدليين 275

الفقرة الأولى : إنتداب القضاة 275
أ/ إنتداب القضاة قبل تعديل أوت 276
ب/ إنتداب القضاة بعد تعديل أوت 277
الفقرة الثانية : نظام تدرّج القضاة العدليين في السّلم الوظيفي..... 279
المبحث الثاني : نظام النيابة العامة 284
تمهيد : الاختلاف الوظيفي بين النيابة العامة وقضاء الحكم 284
الفقرة الأولى : هياكل النيابة العامة 2..... 285
أ/ هيكلة النيابة العامة 285
1ـ1ـالنيابة العامة لدى محاكم الأصل 286
أولا : النيابة العامة لدى محاكم الدرجة الأولى 286
ثانيا : النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف 286
1ـ1 النيابة العامة لدى محكمة التعقيب 287
ب/ خصائص النيابة العامة 288
الفقرة الثانية : وظائف النيابة العموميّة 290
أ/ العمل غير القضائي للنيابة العامة 290
ب/ العمل القضائي لأعضاء النيابة العامة 292
1/ النيابة العامة طرف أصلي 292
2/ النيابة العامة طرف منضمّ 295
2ـ1 التداخل الاختياري 296
2-2/ التداخل الوجوبي للنيابة العموميّة 296
ج/ النظام القانوني لتدخل النيابة العمومية 298
1/ صفة النيابة العامة في النزاع 298
2/ الآثار القانونية لاختلاف صفة النيابة في النزاع 298
المبحث الثاني : مهنة المحاماة 302
تمهيد : نشأتها وتطورها في تونس 302
الفقرة الأولى : خصائص مهنة المحاماة..... 307
أ/ امتياز وكالة الخصام 307
1/ إقرار امتياز وكالة الخصام 307

2/ توسيع مجال تدخّل المحامي 309
ب/ الطابع الحرّ والمستقلّ 312
الفقرة الثانية : نظام مباشرة مهنة المحاماة 314
أ/ شروط الدخول لسلك المحاماة 317
ب/ شروط ممارسة مهنة المحاماة 322
يمين المحاماة 322
2/ خلاص معلوم الإشتراك 323
3/ وضعية الملاءمة 323
الفقرة الثالثة : حقوق وواجبات المحامي 326
أ/ واجبات المحامي 326
1/ الواجبات الأدبية 326
2/ الواجبات المهنية 329
ب/ حقوق المحامي 330
الحقوق الأدبية 330
2/ الحقوق الماديّة للمحامي 332
الفقرة الرابعة : المسؤولية الصناعية للمحامي 335
أ/ المسؤولية المدنية للمحامي 335
ب/ المسؤولية الجزائية للمحامي 336
ج/ المسؤولية التأديبية للمحامي 337
1/ حالات المسؤولية 337
2/ العقوبات التأديبية 338
3/ سلطة التأديب 338
– تركيبة مجلس التأديب لدى هيئة المحامين 339
– تعهّد مجلس التأديب 343
د/ في وسائل الطعن 345
1/ الاستئناف 345
2/ في التعقيب 345
المبحث الثاني : العدل المنفّذ 348

الفقرة الأولى : انتداب العدول المنفّذين 349
الفقرة الثانية : وظائف العدل المنفّذ 351
الفقرة الثالثة : الرقابة التأديبية على مهنة العدالة ..... 354أ/ سلطة التأديب
ب/ إجراءات التأديب 355
المبحث الثالث : المركز الخاص لكتبة المحاكم 356
المبحث الرابع : المأمورون شبه القضائيين 358
الفقرة الأولى : الخبير العدلي 359
أ/ دخول سلك الخبراء العدليين 359
نظام الترسيم بقائمة الخبراء العدليين 360
– شروط الترسيم بالجدول ب 361
– شروط الترسيم بالجدول أ 361
2/ نظام إعادة الترسيم 362
ب/ واجبات وحقوق الخبير العدلي 364
ج/ الرقابة التأديبية على الخبير العدلي 367
الفقرة الثانية : المصفون والمؤتمنون العدليون وأمناء الفلسة والمتصرفون
القضائيون 372
أ/ القواعد المشتركة 372
الخصائص المشتركة 372
2/ نظام الإنتماء إلى السلك 373
3/ نظام مباشرة المهنة 375
4/ الرقابة على هذا الصنف من مساعدي القضاء 376
– الواجبات 377
– المسؤولية 379
ب/ القواعد الخاصة بكل صنف 380
القواعد الخاصة بالمصفّي 380
2/ القواعد الخاصة بأمين الفلسة 383
3/ القواعد الخاصة بالمتصرّف القضائي 385
4/ القواعد الخاصة بالمؤتمن العدلي 385

العنوان الثاني :
الإطار التنظيميّ الحركي للقضاء العدلي : نظام المحاكـم العدليـّة 387
الفصل الأول : محاكم الأصل 391
الباب الأول : محاكم الدّرجة الأولى : Juridictions de premier degré 391
القسم الأول : محاكم الحق العام للدرجة الإبتدائية 391
الفقرة الأولى : المحكمة الإبتدائية 392
أ/ تركيبة المحكمة الإبتدائية 393
ب/ مرجع نظر المحكمة الإبتدائية 394
1/ مرجع النظر الإبتدائي للمحكمة الإبتدائية 395
1ـ1 الاختصاص العادي المجلسي 396
1ـ2 الاختصاص العادي الفردي للمحاكم الابتدائية 398
2/ الاختصاص الإقصائي للمحكمة الإبتدائية 401
2ـ1 دعاوى الإستحقاق العقاري 402
2-2/ دعاوى الأحوال الشخصية 403
2-3/ النزاعات المتعلقة بالجنسية 404
2-4/ الدعاوى المتعلقة بالإجراءات الجماعية : إنقاذ المؤسسات
والتفليس 405
2-5/ دعاوى الإذن بتنفيذ السندات الأجنبية أو عدم الحجّية أو عدم
المعارضة بها 406
2-6/ الدعاوى الجبائية 407
2-7/ دعاوى البيوعات العقارية 408
الفقرة الثانية : محكمة الناحية 409
أ/ إشكالية طبيعة محكمة الناحية : «محكمة الصلح» أم «محكمة الحق
العام » ؟ 410
خصائص محكمة الناحية 412
1ـ1 الصلح نظام إجرائي 413
1ـ2 اتّساع الاختصاص 417
1ـ3 اقرار الاختصاص المبدئي العام لمحكمة الناحية 419

-في خصوص الدعاوى العينية العقارية 420
-في خصوص الدعاوى الشخصيّة 420
-في خصوص الدعاوى المتعلقة بالمنقول 420
2/ نظام محكمة الناحية 422
2ـ1 تركيب محكمة الناحية 422
2-2 مرجع نظر محكمة الناحية 423
2ـ2 الاختصاص العادي لمحكمة الناحية 423
2-2-2/ الاختصاص الإقصائي لمحكمة الناحية 424
* في القضاء العادي : قضاء الأصل 424
- في مادة الحوز 425
- في مادة النفقة 425
- في مادة التبنّي 425
- في مادة حوادث الشغل والأمراض المهنية 429
* مرجع النظر الاستعجالي لمحكمة الناحية 430
3/ الإجراءات لدى محكمة الناحية 432
- البساطة 433
- السرعة 409
- اختصار كلفة التقاضي 435
القسم الثاني : المحاكم الخاصة 436
الفرع الأول : المحكمة العقارية أو نظام القضاء العقاري 436
تمهيد : إطار القضاء العقاري 436
الفقرة الأولى : مدلول الوظيفة القضائية 443
الفقرة الثانية : مرجع نظر المحكمة العقارية 446
أ/ مرجع النظر الترابي أو المكاني 446
ب/ مرجع النظر الحكمي أو الوظيفي 447
الفقرة الثالثة : الإجراءات لدى المحكمة العقارية 451
أ/ نظام طلب التسجيل العقاري 451
إجراءات طلب التسجيل الاختياري 451

طلب التسجيل 451
أوّلا : طلب التسجيل الأصلي 451
– مطلب التسجيل 451
– إشهار مطلب التسجيل 454
– دور كاتب المحكمة 454
– دور ديوان المسح العقاري ورسم الخرائط 455
2/ التداخل في مطلب التسجيل 458
3/ الاعتراض على مطلب التسجيل 459
4/ مهام القاضي المقرر 470
5/ الطور الحكمي 473
ب/ نظام التسجيل الإجباري 475
أولا : مميزات التسجيل العقاري الإجباري 477
ثانيا : النظام الإجرائي للتسجيل العقاري الإجباري 482
اختصاص رئيس لجنة المسح 482
2/ إجراءات القضاء المسحي الفردي 488
تصاريح الملكية 489
2-2/ العقارات موضوع الانتزاع للمصلحة العامة 498
2-3/ إشكالات القضاء المسحي الفردي 501
ثانيا : الاختصاص المجلسي للمحكمة العقارية 504
1/ إجراءات القضاء المسحي المجلسي 505
2/ ختم عمليات المسح 511
ثالثا : نظام تحيين الرسوم العقارية المجمّدة 517
1/ مناط التحيين 513
2/ توزيع الاختصاص بين هيئتي التحيين 514
3/ إجراءات طلب التحيين 514
4/ نظر مطلب التحيين 517
5/ البتّ في مطلب التحيين 519
6/ طلب الرجوع في ختم التحيين 520

7/ إستشكال التنفيذ 520
8/ إصلاح حكم التحيين وأمثلته 521
ج/ نظام الطعن في أحكام المحكمة العقارية 523
1/ تطّور بتية أحكام المحكمة العقارية 523
2/ الطعن في أحكام المحكمة العقارية 526
2ـ1 نظام الطعن في أحكام التسجيل والترسيم الأصلي 526
2-2/ نظام الطعن بالتعقيب 534
2-3/ نظام الطعن في أحكام التحيين 542
رابعا : اختصاص المحكمة العقارية بنظر الطعون في قرارات إدارة
الملكية العقارية 549
رابعا : اختصاص المحكمة العقارية الولائي 552
الفرع الثاني : دوائر الشغل **556**
الفقرة الأولى : هيكليّة مجالس الشغل 557
الفقرة الثانية : مرجع نظر دوائر الشغل 558
الفقرة الثالثة : الخصائص الإجرائية للقضاء الشغلي 563
الفقرة الرابعة : نظام ضبط مرجع نظر دوائر الشغل 566
الفرع الثالث : المحاكم الخاصة الفردية **569**
الفقرة الأولى : محكمة التقاديم **570**
أ/ تركيبتها 570
ب/ اختصاصها 570
الفقرة الثانية : قاضي الضمان الاجتماعي 574
أ/ مرجع نظر قاضي الضمان الاجتماعي 576
ب/ إجراءات قضاء الضمان الاجتماعي 581
الباب الثاني : محاكم الدرجة الثانية **591**
القسم الأوّل : هيكلة محاكم الاستئناف العادية **592**
الفقرة الأولى : التركيبة العادية 592
الفقرة الثانية : التركيبة الفردية 593
الفقرة الثالثة : التركيبة الاستثنائية 594

القسم الثاني : مرجع نظر محاكم الاستئناف 597
الفقرة الأولى : الاختصاص العادي 597
أ/ في القضاء التنازعي 597
ب/ في القضاء الولائي 599
الفقرة الثانية : الاختصاص الإقصائي لمحاكم الاستئناف 600
أ/ الاختصاص الإقصائي المجلسي 600
1/ في القضاء الرسمي 600
2/ في القضاء التحكيمي 601
ب/ الاختصاص الإقصائي الفردي 602
في القضاء الرسمي 602
2/ في القضاء التحكيمي 603
الباب الثاني : محكمة التعقيب 605
القسم الأوّل : هيكليّة محكمة التعقيب 608
الفقرة الأولى : التركيبة العادية 608
الفقرة الثانية : التركيبة الموسّعة، « الدوائر المجتمعة » 610
أ/ من جهة تركيبة المحكمة 610
ب/ من جهة حالات تعهّد الدوائر المجتمعة 611
القسم الثاني : مرجع نظر محكمة التعقيب 616
الفقرة الأولى : مرجع النظر الحكمي العادي 617
الفقرة الثانية : مرجع النظر الحكمي الإقصائي 617
الباب الثالث :النظرية العامة للاختصاص، النظام القانوني لاختصاص المحاكم العدلية 622
القسم الأول : نظام الاختصاص الجهوي 624
المبحث الأول : تنازع الاختصاص بين قضاء الدولة والتحكيم 625
الضابط الأول : المفاضلة، مبدأ أوليّة التحكيم 625
الضابط الثاني : مبدأ إختصاص المحكّم بتأهيله وبإختصاصه 630
الضابط الثالث : مبدأ تخلّي القضاء للتحكيم 634
المبحث الثاني : تنازع الاختصاص القضائي الدولي بين النظم السياديّة الوطنيّة 644

الفقرة الأولى : النظام العادي : الاختصاص التزاحمي 645
أ/ تطور التصوّر التشريعي للإختصاص القضائي الدّولي 645
ب/ إزدواجية نظام الاختصاص القضائي الدولي 650
المبحث الثالث : تنازع الاختصاص بين القضاء العدلي والقضاء الإداري 652
الفقرة الأولى : التنظيم الهيكلي لتنازع الاختصاص بين القضاء العدلي
والقضاء الاداري 657
أـ توزيع الاختصاص بين القضاء العدلي والقضاء الاداري 657
ب/ هيكل مجلس تنازع الاختصاص 660
الفقرة الثانية : التنظيم الاجرائي لتنازع الاختصاص بين القضائين 662
أ/ صيغ تعهّد مجلس التنازع 662
ب/ إجراءات نظر التنازع 664
القسم الثاني : نظام الاختصاص الوظيفي 667
الفقرة الأولى : الاختصاص الوظيفي والنظام العام 667
فقـــرة ثانيـــة : قواعد تعيين مرجع النظر الوظيفي 669
أ/ بسط معايير توزيع الاختصاص الوظيفي 669
ب/ إعمال معياري توزيع الاختصاص 672
القسـم الثالث : نـظـام الاختصاص المكاني 681
الفقـرة الأولـى : الاختصاص المكاني والنظام العام 681
الفقرة الثانية : النظام القانوني لتوزيع الاختصاص المكاني 682
أ/ المبدأ: اختصاص محكمة مقر المطلوب 683
ب/ الخروج عن قاعدة اختصاص محكمة مقر المطلوب 689
1/ الخروج المباشر: إستثناءات القاعدة 689
2/ الخروج غير المباشر: الارتباط الإجرائي 700
فهرس أبجدي للمواضيع الجزء الأول 705
فهرس أبجدي للمواضيع الجزء الثاني 720
فهرس أبجدي للمواضيع الجزء الثالث 730
قائمة المراجع المعتمدة 737
فهرس المواد 751